بالأرقام والوثائق :

فساد حكومة باسندوة..

نهب ممنهج للمال العام و«بِهرار عيون»

مبكراً جداً طفا فساد حكومة باسندوة على سطح المشهد السياسي والإعلامي في نماذج حية تنوعت ما بين التهرب الضريبي والصفقات المشبوهة والتوظيف غير القانوني وتفاقم المحسوبية والمجاملات وإهدار المال العام في سفريات غير مجدية ونهب المال العام لأغراض ومشاريع شخصية وغيرها من أساليب الفساد المالي والإداري والتي أخرجت رعاة المبادرة الخليجية عن صمتهم لأول مرة بلسان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر حينما حذر الأسبوع الماضي من أن اليمنيين سيبدأون بـ»إعادة النظر في شرعية ومصداقية الحكومة مالم تحقق تقدما ملموسا في تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين في أسرع وقت».

«الميثاق»: جميل الجعدبي

(8) مليارات تهرب ضريبي

فبعد (٥) أيام فقط من تاريخ تشكيلها في ١٠ ديسمبر الماضي تناولت وسائل الإعلام توجيهاً لرئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة يقضي بإعفاء شركة (سبأفون) للهاتف النقال والمملوكة للقيادي في المشترك ورجل المال الشيخ حميد الأحمر من نحو ٨ مليارات ريال ضرائب مستحقة على الشركة للشعب اليمني، مدشناً بذلك عهد حكومته بجريمة فساد «تهرب ضريبي» طبقاً لأحكام المادة (٧/٣٠) من قانون مكافحة الفساد رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م وكذا المادة (٩٠) من قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩م.

كان بإمكان باسندوة كسب ثقة الشارع في قضية الفساد المجمدة في مكتب النائب العام وتحريك كافة قضايا الفساد المشابهة بالانحياز للقانون والانتصار لحقوق الحكومة وحقوق الشعب في ضرائب (سبأفون) وإرساء مداميك الدولة المدنية المزعومة وشعارات العدالة والمواطنة المتساوية، لكن الحسابات الخاصة والجهوية حالت دون ذلك، فبدت ممارسات تعزيز الفساد المالي والاداري كما لو انها أول أولويات مهام حكومة باسندوة..!!

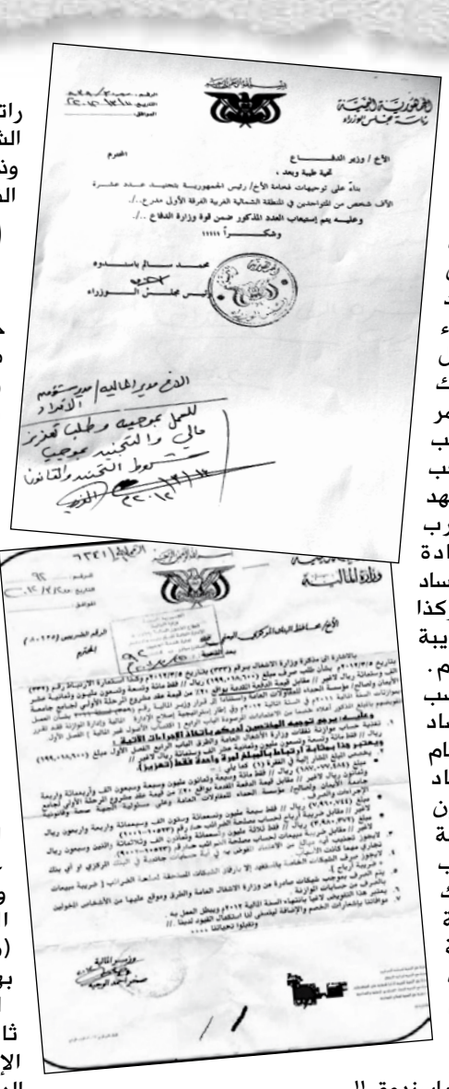

(4) مليارات شهرياً للمتمرد

وبدلاً من العمل على إنهاء الانقسام في الجيش وفقاً لوظيفة حكومة الوفاق الوطني المحددة في المبادرة الخليجية، يذهب رئيس الحكومة إلى تجذير الانقسام بتوجيهاته في الوثيقة رقم (١) بتاريخ ١٠ مارس الماضي بتجنيد عشرة آلاف شخص من المتواجدين في المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع ، وهو تجنيد قد يرى البعض أنه حق وظيفي في ظاهره العام، لكن باسندوة سيكون ملزماً حيال هذا بتوجيه آخر مماثل لتجنيد عشرة آلاف شخص من المناطق العسكرية الأخرى والمتواجدين في الساحات المؤيدة للشرعية الدستورية، وأخطر من ذلك أن باسندوة سيشرعن لتجنيد مليشيات حزبية ، وسوف يكون ملزماً بتوجيهات مماثلة لتجنيد عشرة آلاف شخص لحزب المؤتمر ومثلهم للحزب الاشتراكي والناصري، إلى آخر قائمة الأحزاب .

وتكتمل صورة الفساد المالي والإداري والجريمة المرتكبة هنا بحق المؤسسة العسكرية بالنظر إلى تزايد الاحتجاجات داخل الفرقة الأولى مدرع واعتصام المئات من ضباط وأفراد الفرقة احتجاجاً على مصادرة ونهب مستحقاتهم المالية، متهمين قائد الفرقة اللواء المنشق علي محسن صالح بخيانة القسم العسكري واستغلال وتسخير الوظيفة العامة لأغراض حزبية ومصالح شخصية وإنفاق مرتباتهم لشراء ولاءات قبلية، وتسخير ميزانية الفرقة البالغة أكثر من ٤ مليارات شهرياً لأغراض ومصالح شخصية، وهي الممارسات التي دفعت بالمساعد عبدالله صالح ناصر الوادي - أحد منتسبي الفرقة - لإشعال النار في جسده في حادثة انتحار توفي على أثرها مطلع يناير الماضي احتجاجاً على إيقاف راتبه منذ ٦ أشهر وراتب شقيقه الشهيد في حرب صعدة السادسة وذلك بعد منعه من دخول معسكر الفرقة للمراجعة.

(50) مليوناً.. مكافأة فاسدي الكهرباء بمناصب جديدة

في الشهر الثالث من عمر حكومة باسندوة نشر شباب مناصرون للاحتجاجات الشبابية وثائق تتضمن مخالفات مالية وإدارية بالجملة داخل وزارة الكهرباء، نورد منها ما كشفته الوثيقة رقم (٢) في القرار الوزاري رقم (٣١) لسنة ٢٠١٢م بشأن تكليف علي أحمد العجاء القيام بأعمال مدير ادارة المراجعة في المنطقة الثانية بكهرباء الأمانة بالمؤسسة العامة للكهرباء، ويؤكد المركز الإعلامي لشباب التغيير - أن العجاء يعمل ضابطاً في الفرقة الأولى مدرع (ازدواج وظيفي) وأن تعيينه جاء بأوامر من قيادة الفرقة (تعزيز المحسوبية والفساد)، ناهيك عن تجاوز معياري المهنية والكفاءة في قرار التوظيف المخالف لشروط التخصص (محاسب) والكفاءات الذي تعج بهم وزارة الكهرباء .

ليس ذلك فحسب، ففي وثيقة ثانية مشابهة يكشف المركز الإعلامي تعيين وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع لنائب مدير عام الشئون المالية / أحمد النمر وعلى ذمته عهد مالية بأكثر من خمسة ملايين ريال منذ عدة سنوات، خلافاً لنصوص القانون التي توجب إحالته إلى المساءلة إذا لم يخلِ عهدته خلال ٣٠ يوماً، مشيرين كذلك إلى أن المشمول بالقرار خريج شريعة وقانون في حين يشترط القانون أن يكون تخصص المتقدم لهذه الوظيفة (محاسبة).

وفي الوثيقة رقم(٣) يكشف شباب المركز تعيين وزير الكهرباء قائماً بأعمال مدير عام كهرباء محافظة صنعاء وهو موقوف عن العمل وملفه منظور أمام النيابة العامة على خلفية مبالغ مالية تتجاوز الـ٤٢ مليون ريال .

(17) مليوناً.. بدل سفر سُميع الكهرباء

وقبل مغادرة ساحة وزارة الكهرباء نقف عند معلومات تشير إلى صرف معالي وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع مبلغ (٥) ملايين ريال قيمة تذاكر سفر لمعاليه إلى تايلاند في الـ١٢ من مارس الماضي ، وتناقلت وسائل إعلام محلية أن الوزير سميع اعتمد لنفسه مبلغ ٦٠ ألف دولار كبدل سفر للزيارة التي قام بها في وقت سابق إلى جانب عدد من الوزراء بمعية رئيس الحكومة إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي .

(٥) مليارات.. مديونية تهريب ديزل توفيق عبدالرحيم

وفق صورة جديدة لملامح فساد حكومة باسندوة والتي يبدو فعلاً كما لو أنها جاءت لشرعنة الفساد وتبريره بغطاء ثوري يتناقض كلياً مع أهداف وقيم ومبادئ ومفهوم الثورات المفترضة، ففي الـ٥ من فبراير الماضي تكشف مصادر في نقابة عمال النفط توقيع رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة قراراً يخول رجل الأعمال توفيق عبدالرحيم مطهر بتزويد محطات الكهرباء والمطارات في عموم محافظات الجمهورية بالوقود بدلاً عن شركة النفط الحكومية، وهو القرار الذي قوبل بالرفض من قبل حكومة الدكتور علي محمد مجور ومنح بدلاً من ذلك الحق في أن يكون وسيطاً بين شركة النفط و(٤) محطات كهربائية فقط، ورغم ذلك لم يلتزم بسداد مديونيته للشركة والتي قدرتها المصادر بأكثر من (٥) مليارات ريال وفقاً لما أورده موقع (نيوز يمن) الإخباري المستقل يومها.

وبدلاً من تحصيل مستحقات الدولة جاءت حكومة الوفاق الوطني بإلغاء مشروع شراء الطاقة وهو ما أثر بشكل كبير على شركات عبدالرحيم مطهر وكذا شركة جيد ومسعود باعتبارهما وسطاء سابقين بين شركة النفط ومحطات الكهرباء، الأمر الذي دفع بتوفيق عبدالرحيم إلى السعي مجدداً وعبر مشائخ نافذين يتقدمهم صهره حميد الأحمر للسيطرة الكلية على تزويد المحطات الكهربائية والمطارات بالوقود بدلاً عن شركة النفط.

مشيرين إلى أن عبدالرحيم يستفيد من كمية المشتقات النفطية المدعومة من الحكومة ليبيعها في السوق السوداء أو تهريبها إلى الخارج.

صفقات مشبوهة

وفي صورة حديثة لمظاهر الفساد المالي والاداري لحكومة باسندوة يوجه الشيخ حسين الأحمر في الـ(١٣) من أبريل الماضي في الوثيقة رقم (٤) مذكرة إلى رئيس الوزراء لإصدار توجيهاته بسرعة استكمال إجراءات تسجيل محطة غازية بقدرة ٤٠٠ ميجاوات لرجل الأعمال فتحي عبدالله فاهم والبدء بإجراءات المشروع دونما إشارة إلى القوانين النافذة والإجراءات المنظمة لمثل هذه الحالة.

وتكشف الوثيقة مدى التدخل الذي تمارسه شخصيات سياسية وحزبية وقبلية، للتأثير على قرارات رئيس الوزراء بهدف تحقيق منافع شخصية في ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها البلاد، مستغلة في ذلك حالة الشلل في بعض مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية لتمرير صفقات ومشاريع تجارية بعيداً عن الإجراءات القانونية المنظمة لمثل هذه القضايا.

واللافت في هذه القضية أن رئيس الحكومة وبدلاً من نفي التهمة عن نفسه ولو شكلياً ذهب للتوجيه بالتحقيق في تسرب الوثيقة، مقدماً بذلك صورة جلية لمفهوم الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، وهي المبادئ التي يفترض التزام حكومته بها وفقاً للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن.

(13) ملياراً.. قيمة ولاءات

عند استعراض مجلس النواب ونقاشه لموازنة الدولة في مارس الماضي، كان لافتاً ارتفاع مخصصات مصلحة شئون القبائل إلى مليارين و (٤٣١) مليون ريال بفارق ٤٤ مليوناً عن العام السابق، وهذه القضية تتعارض مع الطموح الشبابي في ظل تملص الحكومة من دفع رواتب موظفيها وتحايلها على المطالبين بالتثبيت ولا تلبي الاحتياجات التنموية الملحة للناس في عموم المناطق خاصة وأن المبلغ المعتمد هنا والمقدر بـ»١٣» مليار ريال يُنفق كرواتب لأشخاص لهم مشاريعهم الشخصية الغامضة (تكريس المجاملات - تمييز مناطقي- تقويض نفوذ وهيبة الدولة).

واعتبر ناشطون شباب هذا الإجراء قراراً جائراً ونهباً مفضوحاً لأموال الشعب، مسنوداً بخلفية تقليدية وربما قانونية مشوهة وسيئة لأخلاقيات العمل الديمقراطي والسياسي والإداري والوطني والاجتماعي وحتى الانساني.

(4) مليارات لجامع الزنداني

في ملف فساد حكومة باسندوة تنوعت وتجددت وسائل الفساد وهذا ربما هو التغيير الحقيقي الملموس، أو لنقل إنها براءات اختراع وحقوق محفوظة لهذه الحكومة التي ترفض الاقرار بتضرر سكان حي الجامعة- تهدم عدد من منازلهم جراء تعرضها للقصف ومن ثم تعويض هؤلاء المواطنين تذهب لصرف ٢٠٠ مليون ريال لجامع جامعة الايمان- جامعة خاصة مملوكة للزنداني- وذلك كدفعة أولى من إجمالي تكلفة المرحلة الأولى من مشروع الجامع المقدرة كلفته الإجمالية بنحو ٤ مليارات ريال.

هكذا تضمن توجيه وزير المالية صخر الوجيه في الوثيقة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٥م والموجهة إلى البنك المركزي اليمني باعتماد مبلغ وقدره (مائة وتسعة وتسعون مليوناً وثمانية عشر ألفاً وستمائة ريال لاغير) مقابل قيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ من قيمة عقد مشروع المرحلة الأولى لجامع (جامعة الإيمان).

ومع وجود أكثر من (٧٥٠٠) مسجد في بلادنا وحاجة الجامعات الحكومية لمثل هذا المبلغ، تصر حكومة باسندوة على استنزاف خزينة الدولة وأموال الشعب على مشاريع شخصية لا تعود على الدولة بفائدة تذكر ولا تقدم خدمات مباشرة للمواطن.

سارق ومبهرر!!

وإذا كان فساد حكومة باسندوة وصخر الوجيه هنا استثنائياً وبراءة اختراع بحد ذاتها فإن الادهى من ذلك هو انبراء مصدر مسئول الحكومة في الـ(٢٤) من أبريل الماضي لمهاجمة الوسائل الإعلامية التي تناقلت خبر الوثيقة وتبريره تبديد المال العام بحجج واهية تثير السخرية وتذكر بالمثل الشعبي «سارق ومبهرر».

(140) مليوناً.. سفريات

ونحن نقلب فساد حكومة باسندوة لابد من الوقوف عند صرف الحكومة مبلغ ٤ ملايين ريال لكل وزير بدل سفر للمحافظات أثناء الانتخابات الرئاسية التكميلية في فبراير الماضي، والمبلغ وإن كان من مخصصات الانتخابات (دعم خارجي) فإن حجم المبلغ الإجمالي والذي يصل إلى ١٤٠ مليون ريال ربما كان مفيداً انفاقه لأغراض إصلاح النظام والسجل الانتخابي أيضاً.

(76) مليوناً بدل زحف قحطان

أثناء إعداد هذه المادة كانت صفحات العديد من نشطاء موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» تزف بشرى صرف شيك بمبلغ ٣٢٠ ألف دولار أمريكي من وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢م للقيادي في المشترك والإصلاح محمد قحطان مقابل قيمة ٣٠٪ من صفقة مخازن شحن ميناء الحديدة.

شباب الفيس بوك أفادوا أن رقم الشيك هو (٤٤٤٠٢١٦٠) باسم شركة العربي للانشاءات الهندسية..

طبعاً هذه المعلومات لا يمكن اعتمادها كوثيقة رسمية، لكن ذلك لا يمنع من إيرادها هنا كبشرى سارة، خاصة وأن عمنا محمد قحطان الصراحة يستحق المبلغ عن جدارة ولو تحت بند بدل « زحف إلى غرف النوم»..!!

معالم النزاهة في حكومة باسندوة والجماعة

- (8) مليارات ريال تهرب ضريبي - حميد الأحمر

- (4) مليارات شهرياً مرتبات وهمية - علي محسن

- (4) مليارات لجامع جامعة الزنداني - الزنداني

- (5) مليارات مديونية توفيق عبدالرحيم

- (140) مليوناً سفريات داخلية لوزراء باسندوة

- (50) مليوناً مكافآت فاسدين بالكهرباء

- (17) مليوناً بدل سفر وزير الكهرباء

- (76) مليوناً بدل زحف قحطان

باسندوة وخفايا من مكتبه!!

كمال الخوداني

محمد سالم باسندوة رئيس مجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني منذ تولى مهامه وحتى اليوم وهو أسير ومحاصر من قبل حزب الإصلاح وحميد الأحمر فلم تكن أقدام رئيس الوزراء قد وطأت أرضية رئاسة مجلس الوزراء إلا وكان قد سبقه اليها مساعد مدير المكتب الحالي والمرسل بقرار تعيين كما قيل من قبل حميد الأحمر كونه كان يعمل بشركة «سبأفون» التابعة له وكان احد مديري مكاتبه فيها ثم بعده جاء مدير مكتب رئيس الوزراء والذي ينتمي لتنظيم الاصلاح وتم تعيينه وفرضه لهذا المنصب من قبلهم ليصبح رئيس الوزراء محاصر بين فكي الإصلاح وحميد الأحمر ..

خلال الأسابيع الأولى لممارسة رئيس الوزراء لعمله قال في إحدى اجتماعاته: مكتبي مفتوح للجميع ولن أرد احداً، وأنا على استعداد أن استمع لشكاوى الجميع وأعمل جاهداً على إنصاف الجميع دون استثناء ومن كانت لديه مظلمة او شكوى مكتبي مفتوح، وفعلاً وهذه شهادة لابد من قولها، فقد كان مكتبه مفتوحاً للجميع وكان يقابل الجميع ويستمع إليهم دون تمييز.

خلال الفترة الاخيرة وبعد إحكام سيطرة مدير مكتبه على كل شيء تحول مكتب رئيس الوزراء الى مايشبه غرفة عمليات أمنية يصعب الوصول إليها أو دخولها سواء لمواطن او لموظف وصارت القضايا التي تصل رئيس الوزراء بملف بريده اليومي هي المفروزة التي يريد مدير مكتبه أن تصل سواء أكانت رسائل أم طلبات مواطنين أم موظفين وغيرها ومثلها كذلك مقابلة رئيس الوزراء والشخصيات المراد لها ذلك بانتقاء ونوعيه لشريحه معينه لاغير...

كانت الخطوات الأولى لعزل باسندوة عن الجميع باستثنائهم جاءت عن طريق عملية إقصاء واضحة لموظفي مكتب رئيس الوزراء وسكرتاريته حيث تم إقصاء البعض ونقل البعض واستبعاد البعض بحجج تدوير وظيفي وغيرها.. لكن اللافت للنظر ان هذا التدوير الوظيفي يتم عن طريق تدوير كوادر المرفق الواحد ما بين إدارات ومكاتب المرافق لا أن يتم استبدالهم بموظفين من خارج المكتب، لاينتمون للمرفق الحكومي هذا او لإداراته، ولا نتحدث هنا عن مدير مكتب المسئول او مساعديه او مستشاريه بل الوظائف الصغيرة كالطباعين والمراسلين والموظفين العاديين.. لذا ليست مسألة تدوير بل سيطرة وتوظيف أقرباء ومقربين وموالين وبصورة واضحة وفاضحة ليصبح حتى مجرد الدخول الى سكرتارية رئيس الوزراء لموظف داخل رئاسة الوزراء قضى عمره في مكاتبها وأروقتها ممنوعاً بتاتاً مالم يكن مصرح له ذلك من قبل التجمع اليمني للإصلاح او حاملاً لتوصية من احد ابناء الشيخ الأحمر وكأنهم جاءوا لخدمة فئة معينة وطرف معين وليس لخدمة كافة أبناء اليمن...

احد موظفي رئاسة الوزراء بدرجة نائب رئيس دائرة تعاني والدته من مرض القلب وبحاجة ماسة الى تذكرتي سفر ومساعدة متواضعة لإسعافها الى الخارج بعد قرار اللجنة الطبيه لذلك تم رفع طلبه لرئيس الوزراء مرفق بتوصية من قبل وزيرة الدولة كإجراء إداري لذلك أعيدت اليه رسالته المرفوعة ممهورة بتوقيع مدير مكتب رئيس الوزراء قائلاً: تم عرض الموضوع على دولته لكنه اعتذر ..

جميعنا نعلم انه تم الصرف والتوجيه بمساعدات وتذاكر سفر لأكثر من شخص داخل الرئاسة وخارجها وبمبالغ تتراوح بين الألف والألفين دولار مع تذاكر السفر برسائل موقعة وموجهة من رئيس الوزراء الى وزير المالية ومن تم الصرف لهم جاءوا من الساحة ليتم الرد على مشروعية الصرف لهم بالقول لقد صعدنا على أكتافهم وسنقوم لاحقا بنشر وثيقة الاعتذار والى جانبها وثائق توجيهات الصرف..

مناشدة مرفوعة من قبل الكثير من موظفي رئاسة الوزراء يطالبون التدخل وفك الحصار عن رئيس الوزراء بعد ان أصبح محاصراً من كافة الاتجاهات حيث تم تعيين حراسته وقائدها ومساعد مدير مكتبه عن طريق حميد وتعيين مدير مكتبه عن طريق الإصلاح وجميعهم عيون ساهرة ومراقبة لباسندوة وأعماله وتحركاته وتوجيهاته، يعملون كمندوبين لتسهيل أعمال أعضاء أحزابهم وقياداتهم الحزبية وانصارهم سواء أكانت مشاريع أم طلبات أم تسهيلات أم توجيهات أم شكاوى بينما يمنع عن الاخر المخالف لتوجهاتهم حتى مجرد رفع رسالة شكوى أو عرض ورقة طلب مساعدة على رئيس الوزراء وإن كانت مرفوعة من أحد موظفيه....

رئيس الوزراء أسير الإصلاح وحميد الأحمر فمن يفك أسره..؟